في الغارة اذا مات في سفن والذكاة في الاعلى ذكاة الحلق
وذبح البعير وجعل الماء من جانب وخروجه من آخر وعقر
الارض بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان فضلة المتنجي
من المطعومات فلو نجس بر قسم طهر وفي المحقق لا يطهر
واما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت
الثوب يطهر بالغسل من البول الا في مسئلتين ان تكون
الثوب جديدا او الماء عميق بحيث لو زيد بالماء قدر كوزين
في شرح الكنز الابوال كلها نجسة الا بول الفصيل فانه
طاهر واختلف التصحيح في بول الهرة وابوارة كل شيء
وجرة البعير كسرقينه الدم كله نجسة الا دم الشهيد
والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي في العروق
والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسل
من بدن الانسان على المختار وهو البق وهو الذباب
ودم السمك وما يستثنى عشرة الخرء نجس
حتى طير ما كول او غير ما كول على احد القولين وخرء الفار
على احد الروايتين الجزء المنفصل من الحي كسنمة الالية
المقطوعة والقسمة الخاطئة الذي اقطعه الماء حتى صار
فطاهر وان كثر ما لا يتحقق اذا تنجس خلا بدنه التخفيف
للابي الجلد فسؤر الفصيل الذي يقوم بنفسه طاهر
الاستحباب ازالة النجاسة عن موضع الاستنجاء الا بالماء الذي
استعمل لاجل التجريد للقاس عند محمد لان وجد من غير

اذا شرع في صلوة وقطعها قبل
اكمالها فانه يقضيها الا الفرض والسنن
فلا قضاء فيهما والما يؤدي كما كان اذا شرع
ظانا ان عليه فرضا فلم يكن عليه اقتداء
الانسان ناذ في حال الامن فاسد مطلقا
و بالاعلى صحيح مطلقا و بالمماثل صحيح
والاولى ثالثة المستحاضة والصائم والمتيمم

حق ومن عليه فرض عليه الاعادة وان في ثوب
محاسبة بانية ان غلب على ظنه انه لو اجره ادى الها
وان لا فلا الرقة اذا بقيت لا تنجس والطعام اذا
بعر فاسد يتغير نجس وحرم واللبن والزيت والسمن
اذا ماتت لا يحرم اكله الدجاجة اذا ذبحت ونتفت ثم
وجد في بيضها قبل شق بطنها جاز والا صار
نجسة يحرم اكلها الا طريق لاكلها الا ان تحمل الهرة البيضة كلها
كتاب الصلاة القراءة في الفرض الرباعي فرض في
ركعتين منها لا فيما اذا احدث الامام بعد الاوليين ولم
يكن قرأ فيهما فاستخلف مسبوقا فانها فرض عليه
وفي الاربع المسبوق منفرد فيما يقضي الا في اربع لا يقتدي
به ولو كبر بانويا الاستيناف صح ويتابع امامه في سجود
السهو وان ابرأه اليه تحمل عنه وبانى بتكبيرات
الزوائد اجماعا المسبوق لا يكون امام الا اذا استخلفه
الامام المحدث كما ذكر ملا خسرو المسبوق يقضي اول صلاته
في حق القراءة واخرها في حق التشهد وعامة في البزازية
لا يتابع بنية الكافر الا اذا قصد التعرف لا غير
اصل في باب الامامة فانه يقتص على بناء على قصد المتابعة
في الحقيقي الى التحريمة كما في الخلاصة اذا اقتدى
في صلاة الى ركعة